RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

لشهر يناير 2026

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

يناير 2026م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 4

تطـــورات الشـــأن الداخلـــي الإيرانـــي 7

أثر المظاهرات في الاقتصاد الإيراني وسيناريوهات المستقبل..... 8

أولاً: تأثير الاحتجاجات الأخيرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي 8

ثانيًا: التأثيرات على الاقتصاد الجزئي والأسواق 9

ثالثًا: سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد الإيراني..... 10

الخلاصة: 12

إيران تواجه عاصفة من الأزمات والتحديات العسكرية 12

أولاً: بيع الأسلحة الخفيفة بالعملات الرقمية 12

ثانيًا: أوروبا تستهدف الحرس الثوري الإيراني..... 13

الخلاصة: 15

الطبقة الوسطى والاستقرار في إيران..... 15

أولاً: تآكل الطبقة الوسطى واحتجاجات البازار..... 15

ثانيًا: مطالب الطبقة الوسطى وخيارات احتواء النظام الإيراني..... 16

الخلاصة: 17

الحوزة والاحتجاجات الإيرانية 18

أولاً: رسائل خامنئي في قم 18

ثانيًا: انقسام الحوزة تجاه المشهد العام..... 19

الخلاصة: 21

التفاعلات الإيرانيـة العربيـة 22

مآلات مهمة سافايا وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة..... 23

أولاً: العوامل الحاكمة لمستقبل مهمة سافايا 23

ثانيًا: معضلة تسمية المالكي رئيسًا للحكومة 24

الخلاصة: 25

المحدد الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية واحتمالات الحرب 26

أولاً: البعد الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية..... 26

ثانيًا: المحدد الإسرائيلي في الحرب المحتملة..... 28

الخلاصة: 29

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل 30

حشد عسكري أمريكي لفرض واقع جديد في إيران 31

أولاً: تهديدٌ أمريكي بشنِّ هجومٍ عسكري 31

ثانيًا: استعدادات إيرانية للمواجهة 32

ثالثًا: صفقة أم حرب؟ 32

الخلاصة:..... 33

الملخـــص التنفيـــذي

يسلط تقرير الحالة الإيرانية لشهر يناير 2026م الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها إيران خلال هذه الفترة. على المستوى الداخلي، نناقش التطورات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والفكرية. وعلى الصعيد الخارجي، نتناول علاقات إيران بمحيطها العربي والإقليمي كالعراق وإسرائيل، وكذلك تفاعلاتها مع بعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة.

داخليًّا وعلى المستوى الاقتصادي، لم تكُن الاضطرابات والاحتجاجات في إيران خلال يناير 2026م حدثًا سياسيًّا منفصلًا، بل مثَّلَت صدمة اقتصادية مباشرة عمّقت اختلالات قائمة أصلًا، إذ انتقل أثرها سريعًا إلى الاقتصاد الكلّي عبر تدهور سعر الصرف وارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت إلى 60% على أساس سنوي، وتراجع توقعات النمو، كما انعكست على الاقتصاد الجزئي من خلال تعطل الأسواق، وانكماش النشاط التجاري، وتضرر الاقتصاد الرقمي بسبب قطع الإنترنت، ما أدى إلى تآكل متسارع في القوة الشرائية وتراجع مستوى المعيشة، مع نقص في بعض أصناف السلع وارتفاع أسعارها بحدة. وتشير المعطيات إلى أن المسار المستقبلي للاقتصاد الإيراني خلال 2026م يدور بين ثلاثة احتمالات: الاحتواء الجزئي مع استمرار التدهور الاقتصادي التدريجي (مسار مرجح)، أو الانفراجة الاقتصادية السريعة مع رفع العقوبات (سيناريو ضعيف)، أو تصاعد الاحتجاجات وانفلات السيطرة على الوضع الاقتصادي (سيناريو وارد الاحتمال).

على المستوى العسكري، اتجهت إيران خلال الآونة الأخيرة إلى عرض بيع بعض أسلحتها التي تشمل الصواريخ الباليستية والطائرات دون طيار والسفن الحربية للحكومات الأجنبية مقابل العملات المشفرة، في محاولة لاستخدام

الأصول الرقمية للالتفاف على العقوبات والضوابط المالية المفروضة عليها، سواء من الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية. ومن ناحية أخرى، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على الحرس الثوري الإيراني بوضعه على قائمة الكيانات الإرهابية الأجنبية، الأمر الذي دفع طهران إلى الرد بإجراء مماثل.

على الصعيد الاجتماعي، شهد المجتمع الإيراني تحولات بنيوية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، أدت إلى شبه تلاشٍ للطبقة الوسطى التي باتت قريبة جدًّا من الطبقة الفقيرة، وأظهرت المعطيات الرسمية تقلص هذه الطبقة المهمة بما يقارب 11% سنويًّا. تحمل الطبقة المتوسطة كثيرًا من المطالبات التي ترى أنها تستحقها بحكم المؤهلات والإمكانيات والدور الذي تلعبه في المجتمع. ونظرًا إلى صعوبة تلبية هذه المطالب، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها إيران، فقد زاوج النظام بين سياسات القمع والعنف تارة، وتهدئة الوضع والحلول السلمية عبر فتح نقاشات مع هذه الطبقة تارة أخرى، خصوصًا خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شاركت فيها الطبقة الوسطى بصورة واضحة.

أيديولوجيًّا، أحدثَ الضغط الأمريكي والتهديد بضرب إيران أو اغتيال المرشد حراكًا في المشهد العامّ، خصوصًا على المستوى الديني، فقد ظهر المرشد علي خامنئي من مدينة قم يوجِّه رسائل إلى بعض أهالي قم دون حضور من المراجع ورجال الحوزة، مما فُهم على أنها رسالة متعددة للمرشد، فهي رسالة للخارج أنه غير مختفٍ في أنفاق تحت الأرض، ورسالة إلى الداخل الإيراني أنه يمارس مهامه بوصفه الولي الفقيه، ورسالة للحوزة في قلب قم أنه الولي الفقيه والمرجع الأكبر في إيران ولا يزال يملك زمام الأمور، ومن ثم يبغي من وراء ذلك كله تعزيز شرعيته الدينية والسياسية. في نفس السياق، فإنّ النظام الإيراني استعان بعدد من المراجع الولائيين خارج الحدود ليعلنوا دعمهم للمرشد والثورة والدولة، في رسالة للغرب أن المرشد بمثابة الميزان الذي وإن أقلقَت سياساته الغرب فإنّ وجوده وهيمنته على الولائيين الشيعة في العالم قد يحفظ مصالح الغرب وأمنه.

أمّا العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي والدول الإقليمية، فقد كانت حافلة بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى الصعيد العراقي، ركّز التقرير على قضيتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بالعوامل المهمة لمستقبل مهمة المبعوث الأمريكي في العراق مارك سافايا على ضوء التحديات التي تواجهه، وإلى أين ستؤول مهمته على ضوء المنطق الميليشياوي السائد في العراق بشكل معقد، وضَعف خبراته السياسية والدبلوماسية المطلوبة للمنصب لحسم القضايا المكلف إياها، وتمسُّك الإطار التنسيقي المدعوم بنوري المالكي لتشكيل الحكومة الجديدة، ما يجعل استمرارية مهمته معقدة. والقضية الثانية تتمحور حول استمرارية معضلة

تشكيل الحكومة العراقية الجديدة على خلفية الفيتو الأمريكي من الرئيس ترامب ضد المالكي، وتلويحه باستخدام العصا حال استمراريته، فيما يبدو أن إيران تناور بورقة المالكي باعتبارها ورقة تفاوضية في صراعها مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يفتح السيناريوهات على إمكانية انسحاب المالكي والدفع بمرشح توافقي، أو منح السوداني ولاية ثالثة، أو استمرارية السوداني في ولايته الأولى لحين حل المعضلة.

وفي ما يتعلق بإسرائيل، فقد ساهمت تل أبيب عبر تأييدها للاحتجاجات إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في خلق بيئة مناسبة لتوظيف النظام الإيراني المقاربة الأمنية لاحتوائها، وأيضًا في حشد قواعده الشعبية، خصوصًا أن ذلك تزامن مع تهديدات أمريكية بشنّ هجوم عسكري. ورغم تجنُّب الحكومة الإسرائيلية التهديد بشنّ هجوم عسكري أو المشاركة فيه، فإنها لا تخفي في الوقت نفسه دعمها لهذه الخطوة الأمريكية. وتشير الاصطفافات الإقليمية الرافضة للحرب والداعمة لجهود التوصل إلى اتفاق إلى أن الساحة الإسرائيلية ستكون الأكثر استهدافًا من قبل الصواريخ الإيرانية في حالة شن حرب عليها، ولعل هذا السبب الجوهري لحالة التردد التي تحيط بالموقف الإسرائيلي الذي يواجه معضلة التوفيق بين رغبته الملحّة في إسقاط النظام الإيراني وخشيته من تكلفتها عليه في ظل الوضع الداخلي المتأزم منذ أكتوبر 2023م.

وفي ما يخص الشأن الدولي، دخلت علاقة إيران بالولايات المتحدة مرحلة جديدة من التصعيد، وذلك على خلفية التهديدات الأمريكية بالهجوم العسكري على إيران وحتى تغيير النظام، وذلك في ظل عدم قبول طهران للشروط الأمريكية والدخول في تفاهمات شاملة لا تقتصر على الاتفاق النووي. وبينما هذه الفجوة لا تزال قائمة بين الجانبين، فإن احتمال العودة إلى الحرب يبقى مرجحًا، خصوصًا أن إسرائيل لا ترغب في أي تفاهمات أمريكية إيرانية، وترى هناك فرصة لإحداث عملية تغيير جذري في إيران عبر القوة، ليكون ذلك مقدمة نحو تغيير أوسع نطاقًا لصالحها في الشرق الأوسط كله.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

شـــهد الداخل الإيراني خلال شـــهر يناير 2026م عديـــدًا مـــن الأحـــداث والتطورات فـــي مختلف المجالات الاقتصادية والعســـكرية والاجتماعية والأيديولوجية، التي سوف نناقشها في المحاور التالية:

- أثـــر المظاهـــرات فـــي الاقتصـــاد الإيرانـــي وسيناريوهات المستقبل.
- إيران تواجه عاصفة من الأزمات والتحديات العسكرية.
- الطبقة الوسطى والاستقرار في إيران.
- الحوزة والاحتجاجات الإيرانية.

أثر المظاهرات في الاقتصاد الإيراني وسيناريوهات المستقبل

شهد الاقتصاد الإيراني خلال شهر يناير 2026م تصاعدًا متزامنًا في الاضطرابات الاجتماعية والمظاهرات ذات الخلفية الاقتصادية، في سياقٍ يعاني فيه الاقتصاد من اختلالاتٍ هيكليةٍ مزمنة، تشمل التضخم المرتفع، وتراجعًا حادًّا في قيمة العملة الوطنية، وضعف النمو الاقتصادي، وضيق الموارد من النقد الأجنبي والمعاناة من حصارٍ اقتصادي تجاوز سبع سنوات. انعكست الاحتجاجات الأخيرة على أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية في إيران خلال يناير، ولذا يتناول التقرير هذه الانعكاسات من خلال ثلاثة محاور؛ الأول: تأثير الاحتجاجات الأخيرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، والثاني: التأثيرات على الاقتصاد الجزئي والأسواق، والثالث: سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد الإيراني في ضوء المتغيرات الراهنة.

أولًا: تأثير الاحتجاجات الأخيرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي

قادت التطورات الأخيرة خلال شهر يناير إلى تأثيرٍ ملحوظٍ على عدة مؤشراتٍ كلية، شملت أسعار الصرف ومعدلات التضخم، واتخاذ الحكومة قراراتٍ ماليةٍ لمواجهة عجز الموازنة، وذلك على النحو التالي:

1. سعر الصرف: شكَّلت تقلبات سعر الصرف القناة الأسرع لانتقال الاضطرابات إلى الاقتصاد الكلي. إذ ارتفع سعر صرف الدولار من حوالي 130 ألف تومان في منتصف ديسمبر 2025م إلى قرابة 160 ألف تومان بنهاية يناير 2026م، مرتفعًا بذلك بنسبة 23% خلال شهر ونصف فقط. وقد تسبب في هذا الارتفاع اجتماع عدة عوامل مثل: ارتفاع وتيرة الاحتجاجات المحلية، والحشد الأمريكي لضرب إيران، ورفع الحكومة الإيرانية سعر الدولار المخصص للاستيراد إلى مستوياتٍ عليا، وخشية انفلات التضخم، الأمر الذي حوَّل صدمة سعر الصرف إلى عاملٍ تضخمي مباشر.

2. التضخم: سجَّل معدل التضخم السنوي في يناير 2026م نحو 44,6% فيما بلغ التضخم من نقطةٍ إلى أخرى نحو 60% (يناير 2026م مقارنة بيناير 2025م) وهو أعلى مستوى له منذ عقود، مع قفزاتٍ حادةٍ في أسعار الغذاء تجاوزت 89% على أساسٍ سنوي. تكشف هذه الأرقام عن انتقال الاقتصاد من حالة التضخم المرتفع لأسبابٍ اقتصادية، إلى ما يشبه التضخم المدفوع بالمخاطر السياسية والتوقعات التشاؤمية، حيث تلعب التوقعات السلبية وعدم اليقين دورًا حاسمًا في تسعير السلع والعملات بناءً على توقعاتٍ مستقبليةٍ متشائمة (تتوقع نقص توافرها أو مزيدٍ من ارتفاع أسعارها) ما يساهم في زيادة أسعارها الحالية.

3. احتمالية الدخول في ركودٍ تضخمي: يصاحب ارتفاع التضخم نمو اقتصادي راكد في إيران قُدر بـ 0,6% في عام 2025م[1]

(1) IMF, World Economic Outlook (October 2025), Accessed: Feb. 08, 2026, https://bit.ly/46hWARa

ويحتمل تحقيقه لنموٍّ سلبي في الربع الأول من العام 2026م؛ إذ لا يزال النفط هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وأهم موردٍ مالي للحكومة الإيرانية، لكن مع تشديد العقوبات الخارجية على البلاد في الأشهر الأخيرة، وتراجع الصادرات النفطية وأسعار النفط الدولية، فإنَّ احتمالات الدخول في ركودٍ تضخمي (Stagflation) تزداد، ما يصعب الأزمة الاقتصادية الإيرانية، لأنَّ وضع الركود التضخمي يُعدُّ معضلةً لصانعي السياسات الاقتصادية نظرًا لأنَّ أدوات مكافحة التضخم تتباين مع جهود رفع النمو الاقتصادي، وقد تقود هذه الجهود إلى مزيدٍ من الركود والتقشف ورفع معدلات البطالة.

4. اتخاذ قراراتٍ ماليةٍ تقشفية لتقليل عجز الموازنة: اضطرت الحكومة لاتخاذ قراراتٍ تقشفيةٍ لتقليل العجز المالي المتصاعد بالأساس، في ظل نقص الموارد المالية المتأتية من أهم مصدرٍ لديها وهو العوائد النفطية. فقامت برفع سعر الدولار المخصص لاستيراد بعض الأصناف الضرورية ليقترب من سعر السوق ليتراوح بين 120– 130 ألف تومان، بعد أن كان مدعومًا عند مستوياتٍ أدنى بكثير، وكانت تقدمه للتجار عند حوالي 50 ألف تومان فقط.

ثانيًا: التأثيرات على الاقتصاد الجزئي والأسواق

على المستوى الجزئي، كانت القطاعات الخدمية والتجارية الأكثر تضررًا من الاضطرابات، إذ تأثرت الأسواق وسلاسل الإمداد والتوزيع وإمكانية توافر السلع والخدمات ما انعكس على مستويات الأسعار. أدَّت الاحتجاجات وقطع الإنترنت في بعض المناطق إلى تعطلٍ شبه كامل للنشاط التجاري الرقمي، وعرقلة إتمام المعاملات التجارية الدولية وإغلاق المحلات التجارية. وقُدِّرت الخسائر

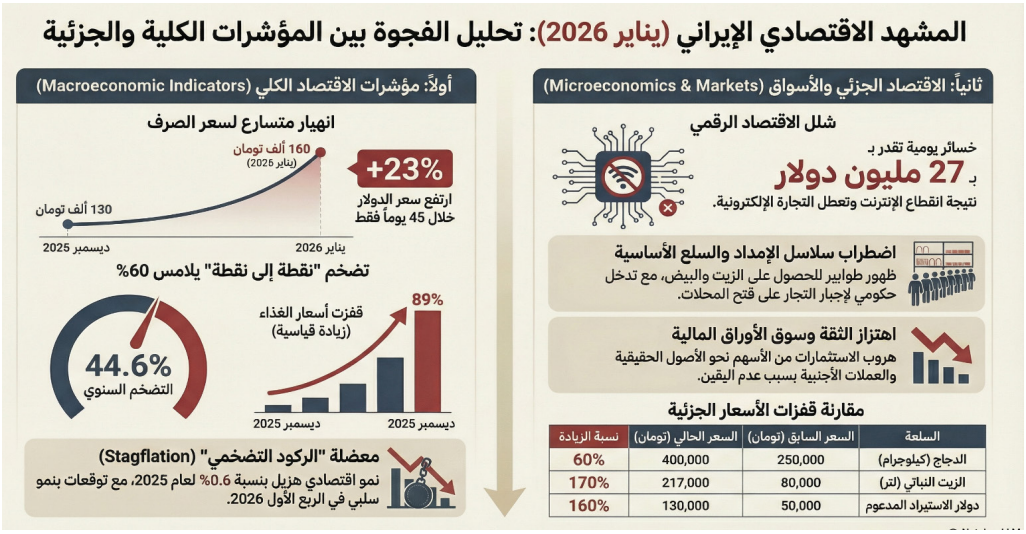

المباشرة لانقطاع الإنترنت بنحو 27 مليون دولار في اليوم الواحد[1] ما أصاب منظومة الاقتصاد الرقمي بالشلل .

كما تكبد التجار وأصحاب الأعمال الصغيرة خسائر فادحة نتيجة الإغلاقات والقيود الأمنية، وهو ما يفسر انخراط هذه الفئة التي شكّلت ركيزةً للاحتجاجات الكبرى في التاريخ الإيراني كما في الاحتجاجات الأخيرة. وحذّر بعض تجار الغرف التجارية من فقدان إيران لحصصٍ سوقية في أسواق دول الجوار- مثل العراق- بسبب انقطاع الانترنت.

وتشير تقارير ميدانية إلى نقص السلع الأساسية مع إغلاق محلاتٍ تجارية وتدخُّل الحكومة لإجبار التجار على إعادة فتحها أو مصادرة متاجرهم، ما أدى إلى ظهور طوابير طويلة للحصول على عدة أصنافٍ غذائية مثل الزيت والبيض على سبيل المثال[2]، كما ارتفعت أسعار اللحوم إلى مستوياتٍ غير مسبوقة؛ إذ ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد من الدجاج من 250 ألف تومان إلى 400 ألف تومان (زيادة بـ 60%)، وارتفع سعر لتر الزيت النباتي الذي كان يُباع قبل قرابة شهرين بنحو 80 ألف تومان إلى 217 ألف تومان (زيادة بـ 170%).

أما سوق الأوراق المالية، فقد تأثّر هو الآخر بالأحداث واكتسى باللون الأحمر لأيامٍ متتالية، إذ زادت مستويات عدم اليقين وضعف الثقة في قدرة الحكومة على احتواء الصدمات المتتالية من هبوط مؤشرات السوق، وفضَّل المستثمرون الإتجاه إلى الأصول الحقيقية والعملات الأجنبية بدلًا من الأسهم، الأمر الذي زاد من أسعار العملات الأجنبية والمعادن النفيسة حاليًا. ويُلاحظ أنَّ هذه التطورات تعمِّق الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، وتحدّ من قدرة السوق على لعب دورٍ تمويلي فعَّال في الاقتصاد.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ اهتزاز ثقة شرائح المجتمع في الأسواق سواء من جانب الأفراد المستهلكين أو جانب المستثمرين تؤثِّر سلبًا على قرارات الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، وتنتقل بذلك الصدمات من مستوى الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي الأوسع، ويغذي ذلك حركة دائرية مستمرة من التضخم المدفوع بالخوف من المستقبل، وتدهور العملة، وتراجع النمو.

ثالثًا: سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد الإيراني

تنطلق التوقعات الاقتصادية للاقتصاد الإيراني خلال عام 2026م في ظل بيئةٍ تتسم بارتفاع عدم اليقين السياسي، واستمرار الضغوط الخارجية والعقوبات الاقتصادية المتراكمة التي فاقمت الأزمات

(1) بي بي سي / فارسي، «آنچه گذشت؛ ادامه قطعی اینترنت و لغو پروازهای لوفت‌هانزا به ایران تا 9 فروردین»، تاریخ الاطلاع: 08 فبراير 2026، https://bit.ly/3YNsTn6

(2) آرزو کریمی، «اعتراف خامنه‌ای به بحران معیشت و لغو استیضاح وزرا چه معنایی دارد؟»، (29 دي 1404هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 08 فبراير 2026، https://bit.ly/4jLIehD

والتحديات الاقتصادية الممتدة لأشهرٍ مقبلة على أقل تقدير، ما يسفر عن تآكل هوامش الحركة المتاحة لتفعيل سياساتٍ اقتصاديةٍ سريعة التأثير والفاعلية. لكن مع ذلك لا يزال هناك إمكانية لتصحيح الاتجاهات على المدى الأبعد في حال حدوث انفراجةٍ في الظروف الداخلية والخارجية عالية التأثير على الأداء الاقتصادي، مع حدوث تغيرٍ حقيقي في السياسات الاقتصادية المتبعة.

وفي هذا السياق تبرز ثلاثة سيناريوهات مستقبلية:

السيناريو الأول: انفراجة اقتصادية سريعة، وهو سيناريو ضعيف الحدوث على المدى القريب، ويستند إلى اتخاذ قراراتٍ اقتصاديةٍ جذرية تعيد الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي وتضبط الأسواق على مستويات التضخم وأسواق الصرف، والنمو الاقتصادي ومعالجة اختلالات الميزانية العامة للدولة. هذا السيناريو يستلزم ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران (الأمريكية والأممية والأوروبية) وهو أمرٌ يكتنفه الغموض وعدم اليقين ويتوقف على نتيجة التفاوض والتعاون الإيراني مع الولايات المتحدة في المفاوضات الجارية. وعلى الرغم من أنَّ رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران سيُحدث حالةً من التفاؤل التي ستوقف الاستنزاف الاقتصادي الراهن، لكنها لن تُحدث استقرارًا اقتصاديًا مستدامًا ما لم تقترن بتغيراتٍ اقتصاديةٍ هيكلية على مستوى الاقتصاد وعمل الأسواق. كما لا نتوقع أن تحدث انفراجة اقتصادية سريعة، نظرًا لضعف أسعار النفط العالمية على المدى القصير من ناحية، وتوغل الحرس الثوري في مفاصل الاقتصاد الإيراني من ناحيةٍ أخرى، بجانب المخاوف من تجدد النزاعات بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى في ظل وجود دونالد ترمب وبنيامين نتنياهو، ولذا يظل سيناريو الانفراجة الاقتصادية السريعة ضعيف الحدوث.

السيناريو الثاني: تصاعد الاحتجاجات وانفلات السيطرة على الوضع الاقتصادي، وهو سيناريو وارد الحدوث يستند إلى تجدد الاحتجاجات مرةً أخرى، نظرًا لأنَّ دوافعها الأساسية لا تزال قائمة في ضوء الأزمات المعيشية المستمرة مع تواصل تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات الأسعار، خاصةً إذا لم ينجح التوصل إلى اتفاقٍ نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكس هذا على المؤشرات الكلية مجددًا. أما إذا تعرضت البلاد لضرباتٍ أمريكية فسوف يخرج الوضع الاقتصادي عن السيطرة ويحدث ارتفاع حاد لأسعار الصرف ومعدلات التضخم بما يصعب معه إحكام السيطرة الأمنية على البلاد ويضرب استقرار النظام السياسي برمته.

السيناريو الثالث: الاحتواء الجزئي مع استمرار التراجع الاقتصادي، وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا، ويستند إلى قدرة النظام على تكرار المعالجات السابقة للأزمات والاحتجاجات، من خلال السيطرة الأمنية وتقديم بعض التنازلات والمسكنات الاقتصادية المؤقتة

مثل الإعانات النقدية أو زيادة الرواتب وما شابه ذلك، لكن من دون تقديم حلولٍ جذرية تعالج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، ومنها الفساد المالي والسياسي، والاعتماد على النفط وضعف القطاع الخاص.

ولذا فعلى الأرجح سوف يستمر التراجع الاقتصادي التدريجي على المستويات الكلية والجزئية، وينعكس بصفةٍ ملموسةٍ على أسواق الصرف ومعدلات التضخم والنمو. أي سوف تستمر حالة الاقتصاد «المتعايش مع الأزمة»، حيث يبقى الاقتصاد في مسارٍ تآكلي بطيء لكنه مستمر، إلى أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد ومن ثم يحدث تحسنٌ تدريجي ملموس ويمنح النظام قدرةً على التقاط أنفاسه مجددًا.

الخلاصة:

يخلص التقرير إلى أنَّ الاحتجاجات في يناير 2026م، لم تكن مجرد حدثٍ عابر، بل مثلت مُسرِّعًا للأزمة الاقتصادية العميقة في إيران. فقد انتقلت الصدمة من المجال السياسي إلى الأسواق والاقتصاد الجزئي، ومنه إلى الاقتصاد الكلي عبر انفلات سعر الصرف والتضخم. وفي ظل غياب حلولٍ هيكلية، واستمرار الضغوط الخارجية والجمود الدبلوماسي، تبدو قدرة الاقتصاد الإيراني على التعافي محدودة على الأجل القصير، ما لم تُعالج جذور الاختلالات الاقتصادية وتُستعاد الثقة المجتمعية المتآكلة ويتم وضع حدٍّ للعقوبات الخارجية التي تقوِّض فرص التعافي المستدام.

إيران تواجه عاصفة من الأزمات والتحديات العسكرية

اتجهت إيران إلى استخدام العملات الرقمية في مبيعاتها من الأسلحة، وهو ما يمكّنها من الالتفاف على نظام الدفع عن طريق رقم الحساب المصرفي الدولي (الآيبان) ونظام التحويلات المالية العالمي اللذَين يخضعان لقيود مالية مصرفية. ومن ناحية أخرى فاجأ الاتحاد الأوروبي إيران بوضع الحرس الثوري على قائمة الكيانات الإرهابية الأجنبية، الأمر الذي دفعها إلى الردّ بإجراء مماثل. نناقش في هذا التقرير محورين رئيسيين، هما: الاتجاه الإيراني لبيع الأسلحة بالعملات الرقمية، وتصنيف الحرس الثوري ضِمن قوائم الإرهاب الأوروبية.

أولًا: بيع الأسلحة الخفيفة بالعملات الرقمية

يتقاسم كل من دونالد ترامب وخامنئي الاهتمام بالعملات الرقمية. ونظرًا إلى انعدام فرص رفع عقوبات مجلس الأمن الدولي، اتجهت إيران إلى عقد صفقات بيع الأسلحة بالعملات المشفرة. يقوم مركز التصدير التابع لوزارة الدفاع الإيرانية بتسويق أسلحة محلية الصنع تشمل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والسفن الحربية للحكومات الأجنبية، للحصول على عملة مشفرة، إلى جانب اتفاقات المقايضة مع بعض الدول. ويبدو أن طهران تسعى بشكل يائس إلى الالتفاف على القنوات المصرفية الرسمية عبر الاعتماد على العملات الرقمية بدلًا منها.

في يناير 2026م، أفادت صحيفة «فاينانشيال تايمز» بأن العرض الإيراني الذي طُرح خلال العام الماضي يبدو أنه يمثّل إحدى أولى الحالات المعروفة التي تعلن فيها دولة بشكل علنيّ استعدادها لقبول العملات الرقمية وسيلةَ دفع مقابل تصدير مُعَدّات عسكرية إستراتيجية[1]. ولقد صُممت الأسلحة الصغيرة والصواريخ والقذائف قصيرة المدى عالية الفاعلية خصيصًا للجماعات المسلحة غير الحكومية. واستخدمت الجماعات المسلحة التابعة لإيران نسخًا مختلفة من هذه الأسلحة على مدى نحو عقدين في الشرق الأوسط. ويحذّر موقع «ميندكس» بأن مشتري الأسلحة يجب أن يوافق على شروط تتعلق بكيفية استخدام هذه الأسلحة «في أثناء الحرب مع دولة أخرى»، مع التنويه مسبقًا بأن هذه الشروط «قابلة للتفاوض بين الأطراف المتعاقدة». ووفقًا لما أفاد به معهد استوكهولم لأبحاث السلام، فقد احتلّت إيران المرتبة 18 عالميًّا في صادرات الأسلحة الرئيسية في عام 2024م[2].

وكانت تقارير قد أفادت في نوفمبر 2025م بأن شركات مرتبطة بإيران في لندن قد حصلت على منتجات تقنية بريطانية لبرنامج إيران النووي. وقد تورط كل من موقع «ميندكس» ومنظمة الابتكار والبحوث الدفاعية في عملية الحصول على أنابيب كشف إشعاع ذات استخدام مزدوج من إنتاج شركة «سنترونيك»، وهي مورد لوزارة الدفاع البريطانية[3]. ويعكس استمرار سلسلة التوريد، من خلال إعادة تصدير التكنولوجيا، مدى مرونة شبكات المشتريات السرية في إيران.

ثانيًا: أوروبا تستهدف الحرس الثوري الإيراني

في 29 يناير 2026م أعلن الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على الحرس الثوري الإيراني بوصفه كيانًا إرهابيًّا، بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، وكذلك دعم إيران للعدوان الروسي على أوكرانيا[4]. كما فرض الاتحاد الأوروبي «إجراءات تقييدية على عدة قادة من الحرس الثوري وكبار ضباط الشرطة وقوات إنفاذ القانون». وتشمل القوائم الجديدة أيضًا مجمع «خوجير» لتطوير وإنتاج الصواريخ، و«صحراء تندر»، وهي شركة تجارية إيرانية للاستيراد

(1) Miles Johnson, 'Iran offers to sell advanced weapons systems for crypto,' *The Financial Times*, Jan 01, 2026, https://bit.ly/4bEJMrC [Last viewed on Feb 03, 2026]

(2) Zain Hussain and Dr Alaa Tartir, 'Recent trends in international arms transfers in the Middle East and North Africa,' *SIPRI*, April 10, 2025, https://bit.ly/4qooxOk [Last viewed on Feb 03, 2026]

(3) Miles Johnson, 'Iranian nuclear scientists sell products with Croydon-made parts,' *The Financial Times*, Nov 25, 2025, https://bit.ly/4ryYkxv [Last viewed on Feb 03, 2026]

(4) 'Iran: Council adopts new sanctions over serious human rights violations and Iran's continued support to Russia's war of aggression against Ukraine, '*Council of the EU*, Jan 29, 2026, https//:bit.ly4/cnX4ca [Last viewed on Feb 03, 2026]

والتصدير تعمل كواجهة لوزارة الدفاع الإيرانية واللوجستيات العسكرية[1].

وقالت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية إنّ «الإجراء غير المنطقي وغير المسؤول والمشحون بالحقد الذي أقدم عليه الاتحاد الأوروبي قد اتُّخذ بلا شك في إطار الطاعة العمياء للسياسات المهيمنة واللا إنسانية للولايات المتحدة والنظام الصهيوني، وهو يعكس عمق العداء والضغينة التي يكنّها قادة هذا الاتحاد تجاه الشعب الإيراني والقوات المسلحة وأمن واستقلال جمهورية إيران الإسلامية»[2].

في خطوة مماثلة، تدرس إيران فرض حظر مماثل على جيوش دول الاتحاد الأوروبي، فقد وصف رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف جيوش جميع دول الاتحاد الأوروبي بأنهم إرهابيون. وقال قاليباف: «إنّ الأوروبيين، بمحاولتهم توجيه ضربة إلى الحرس الثوري الذي كان أكبر عائق أمام تمدد الإرهاب إلى أوروبا، أطلقوا النار على أقدامهم، من خلال الطاعة العمياء للأمريكيين، لأن قراراتهم ضد مصالح شعوبهم»[3].

ووصف وزير الخارجية الألماني يوهان وادیفول الخطوة الانتقامية الإيرانية بأنها «لا أساس لها» وأنها «ذات طابع دعائي»[4]. وقال وادیفول: «من يقمعون الاحتجاجات السلمية بوحشية، ويعدمون المعارضين، وينقلون الإرهاب إلى أوروبا، لا يمكنهم تحييد الانتقاد عبر خطاب الدعاية»[5].

في غضون ذلك، رحّلت الولايات المتحدة ثلاثة أعضاء سابقين في الحرس الثوري الإيراني. وكتبت وكالة الهجرة والجمارك الأمريكية: «الإرهابيون الأجانب غير مرحَّب بهم في بلدنا»، معلنة أن إحسان خالدي ومحمد مهراني ومرتضى ناصري كاكولاكي أُعيدوا إلى إيران خلال عطلة نهاية الأسبوع[6]. وفي خضمّ تجدد التوترات إثر إرسال الولايات المتحدة أسطولًا من السفن الحربية، أعلنت إيران عن إدخال 1000 طائرة مسيّرة إستراتيجية إلى الخدمة في جميع فروع الجيش. وصُممت هذه الطائرات المسيّرة لتلبّي مهام عملياتية متعددة، تشمل الضربات والهجوم والاستطلاع والحرب الإلكترونية، وهي مخصصة لاستهداف

(1) Ibid
(2) 'Iran's top military body blasts EU's move against IRGC, *Mehr News Agency*, Jan 29, 2026, https://bit.ly/4a-jnQjp [Last viewed on Feb 03, 2026]
(3) 'Iran says it now considers all EU militaries terrorist groups,' *DW*, Jan 02, 2026, https://bit.ly/4bD68tA [Last viewed on Feb 03, 2026]
(4) 'Germany FM labels Iran's designation of EU armies as terrorists 'propagandistic' *DW*, Jan 02, 2026, https://bit.ly/46tGPXn [Last viewed on Feb 03, 2026]
(5) Ibid
(6) US deports three former IRGC members, ICE says, *Iran International*, Jan 28, 2026, https://bit.ly/3O2unHS [Last viewed on Feb 03, 2026]

أهداف ثابتة ومتحركة في البحر والجوّ والبرّ[1]. ولم تُنشر حتى الآن أي صور لهذه الطائرات المسيّرة أو أسمائها، كما لم تُكشف معلومات تتعلق بمدى وحمولة ومدة تحليق تلك الطائرات وما إلى ذلك.

الخلاصة:

لا يُعَدّ توجُّه إيران نحو العملات الرقمية لتجنب العقوبات أمرًا مفاجئًا. ويثير هذا التوجُّه الفضول بشأن العملاء والدول والفاعلين غير الحكوميين على حدٍّ سواء. يسهل تتبُّع العملات الرقمية مقارنة بنظام المقايضة الذي تعتمد عليه طهران عادة. ويُعَدّ تصميم إيران على التهرب من العقوبات الأمنية أكثر أهمية من أي عملاء فعليين يدفعون لها بالعملات المشفرة.

وبعد تصنيف الحرس الثوري الإيراني كيانًا إرهابيًّا من قبل الاتحاد الأوروبي، يُتوقع أن تكتفي إيران باتخاذ إجراءات مماثلة ضد جيوش الدول الأوروبية، لكنها لن تكون مجدية في تخفيف الضغط عن النظام الإيراني، ويبقى المخرج الوحيد للنظام الإيراني من تصاعد العقوبات والضغوط هو التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة خلال المفاوضات النووية غير المباشرة التي تستضيفها سلطنة عمان.

الطبقة الوسطى والاستقرار في إيران

شكّل البازار المحرك للاحتجاجات التي شهدتها إيران في الأيام الأخيرة من سنة 2025م وبداية 2026م، وقد توسعت الاحتجاجات لاحقًا بمشاركة فئات مختلفة، تنضوي جلُّها تحت الطبقة المتوسطة، التي شهدت انحسارًا مستمرًا منذ عقود، بلغ أقصاها بتضرر طبقة البازار المحسوبة مبدئيًا على الطبقة المتوسطة، وحتى الثرية التي يمثّلها كبار التجار. يقود هذا التطور إلى تسليط مجهر البحث على هذه الطبقة، التي تُعد الدعامة الأساسية للاستقرار السياسي في الدولة، وكثيرًا ما يؤدي تآكلها إلى تزايد مخاطر انهيار الأنظمة السياسية. يُناقش هذا التقرير هذه المسألة في محورين، يرصد أولهما واقع الطبقة الوسطى وعلاقتها باحتجاجات البازار، ثم طبيعة مطالبها ومدى نجاعة النظام الإيراني في احتوائها.

أولًا: تآكل الطبقة الوسطى واحتجاجات البازار

شهد المجتمع الإيراني تحولات بنيوية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، أدّت إلى شبه تلاشي الطبقة الوسطى، التي باتت قريبة جدًا من الطبقة الفقيرة، فالأسر التي كانت في مطلع العقد الثاني من الألفية ترسم آفاق الرفاه في التعليم والترفيه والسفر والغذاء الصحي، مستفيدة من الاستقرار النسبي والتوقعات الإيجابية للانفراج الدبلوماسي، وجدت نفسها بعد أزمة العملة عام 2018م وما تلاها من صدمات اقتصادية متعاقبة، في

(1) Iran's Army integrates 1,000 strategic drones into four units, *Mehr News Agency*, Jan 29, 2026, https://bit.ly/46BGHVK [Last viewed on Feb 03, 2026].

موقع الدفاع عن البقاء[1]. كما أظهرت المعطيات الرسمية، تقلص الطبقة المتوسطة بما يقارب 11% سنويًا. كما أن الواقع الجديد لم يؤد إلى اندثار الطبقة الوسطى بالكامل، وإنما جعلها في موضع فقدت فيه كل مزاياها الطبقية، كون دخلها لم يعد كافيًا لتجابه التضخم، ولكنها في الوقت نفسه ليست مصنفة كطبقة فقيرة أو معدمة، لكي تستفيد من سياسات الدعم الحكومية بنفس مستوى الطبقة الفقيرة[2]. لجأ جزء مهم من هذه الطبقة إلى الهجرة كخيار فردي؛ حيث عرفت ظاهرة هجرة الكفاءات تصاعدًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، أما الخيار العام للمنتمين للطبقة المتوسطة، فبحكم دورهم في ترجيح خيارات الاستقرار، كون فئة كبيرة منهم مرتبطة بالنظام السياسي كموظفين في مختلف القطاعات، إضافة إلى صغار التجار؛ فقد منحت هذه الطبقة أصواتها لصالح مسعود بزشكيان في عام 2024م، بحثًا منها عن حلول لأوضاعها الاقتصادية والمعيشية، ولكن عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسطلة، والمواجهات العسكرية بين إيران وإسرائيل في يونيو 2025م، وما أعقبها من تشديد للعقوبات، ضاعفت معاناة هذه الطبقة، وسدّت كل آمال التغيير، مما دفعها للمساهمة في اتساع رقعة احتجاجات البازار جغرافيًا، والتي انطلقت من بازارات طهران، وامتدت إلى أكثر من واحد وعشرين محافظة، واجتماعيًا حيث انطلقت من التجار وامتدت إلى المعلمين والعمال والطلاب والأطباء والنساء، إضافة إلى جزء من المجموعات العرقية المتنوعة، وهذا الاتساع يُهدد أمن واستقرار البلاد، لأن الغالبية العظمى من المعارضين والمحتجين ينحدرون من الطبقة الوسطى، حيث بلغت إحصائيات المعتقلين منهم نحو 65%[3]، نتيجة لعجزهم عن توفير الحدّ الأدنى من مستويات المعيشة، مما جعلهم يلجؤون إلى الاحتجاجات كوسيلة ضغط لانتزاع حقوقهم.

ثانيًا: مطالب الطبقة الوسطى وخيارات احتواء النظام الإيراني

تحمل الطبقة المتوسطة الكثير من الطلبات، التي ترى أنها تستحقها بحكم مؤهلاتها التعليمية بشكل خاص، والتي يصعب على النظام الإيراني تحقيقها في ظل الأزمة التي يعاني منها منذ عقود، فأقصى ما يمكنه أن يحققه في ظل السياسات الحالية، هو الحدُّ من استمرار تردي الأوضاع المعيشية، وتلبية بعض الخدمات الأساسية، وحتى هذه ليست بالمسألة الهينة ولكنها مع ذلك

(1) ميدل ايست نيوز، الصحافة الإيرانية: كيف انهارت معيشة الطبقة المتوسطة في إيران خلال عقد؟ (06 ديسمبر2025م)، تاريخ الاطلاع 25يناير2026م، https://bit.ly/4aknGZb

(2) موقع فرارو، آيا پنجره نجات طبقه متوسط ايران بسته شده است؟ (23يناير2026م)، تاريخ الاطلاع 25يناير2026م، https://bit.ly/4c6PZwC

(3) وكالة خبرگزارى تسنيم، خوانش اقتصادسياسى از تركيب اجتماعى معترضان (27يناير2026م)، تاريخ الاطلاع 28يناير2026م، https://bit.ly/4k9Oq3d

تلبي مطالب الطبقة الفقيرة فقط، أما بالنسبة للطبقة المتوسطة، فهذه المسائل مجرد تحصيل حاصل، اضطرت للاحتجاج من أجله، أما في صميم تكوينها فهي تشعر بالحرمان، لأنها تتطلع لأكثر من ذلك بكثير؛ إذ ترغب بمستويات معيشية تضاهي نظيراتها في الدول المجاورة، خاصة في ظل ثورة الاتصالات التي تتيح المجال لسهولة الاطلاع على أنماط عيش المجتمعات الأخرى. ولذلك لجأت هذه الطبقة إلى خيار الهجرة كما سبق الإشارة، بعدما يئست من تحقيق آمالها في إيران.

يدرك النظام الإيراني هذه المطالب ويعي بخطورتها، لذلك زاوج بين سياسات القمع والعنف تارة، وبين تهدئة الوضع والحلول السلمية عبر فتح نقاشات مع المتظاهرين تارة أخرى خلال الاحتجاجات الأخيرة، وفي هذا الإطار أكد مسعود بزشكيان على أهمية تهدئة الوضع والاستماع لتلك المطالب، وصرّح بأن الهدف الأساس الذي تسعى إليه الحكومة بعد حرب الـ 12 يومًا، وما ألحقته من أضرار في كافة القطاعات، هو تحسين الوضع الاقتصادي وحماية سبل العيش، وإصلاح نظام الدعم الذي سيحقق العدالة الاقتصادية، ويقضي على الفساد والتمييز في كافة القطاعات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والنقل والطاقة، من خلال خطة «عدالة المعيشة» التي شملت توزيع مليون تومان من السلع على 80مليون شخص[1]، وفي السياق نفسه، أشار الرئيس إلى أهمية دور المؤسسات الحكومية والمعاهد الثقافية والدينية والمساجد وواجباتها المنوطة بها في هذا الشأن[2]. ولكن الطبقة المتوسطة تعلم جيدًا أن هذه الحلول الترقيعية لن تحقق الأهداف المنشودة، وانتخابها لبزشكيان كما سبق الإشارة كان بهدف إحداث تحول جذري في توجهات السياسة الخارجية، لبناء علاقات طبيعية مع الغرب تنهي العقوبات المفروضة على بلادهم وبالتالي تحقق آمالهم، وهذا ما يتعارض مع مبادئ ومصالح التيار المحافظ الذي يهمين على السلطة، ممثلًا في المرشد الأعلى والمؤسسات الخاضعة له.

الخلاصة:

دخل النظام الإيراني مرحلة عدم اليقين والغموض في مستقبل اقتصاد البلاد، في ظل دخول البازار معادلة الاحتجاجات كمحرك لها، وأصبح أمام قضية تآكل الطبقة الوسطى، والتي بدورها ستقود إلى ضعف رأس المال الاجتماعي، وتغذي التوجهات الاحتجاجية في المجتمع، كون خصوصياتها البنيوية تدفعها دائمًا للبحث عن التغيير إذا ما تيقّنت من استحالة الاستقرار، وهذا ما آلت إليه

(1) موقع شبكة شرق، هشدار روزنامه اطلاح طلب به مسئولان: وعده‌ها دیگر کارساز نیست (20يناير2026م)، تاريخ الاطلاع 22يناير2026م، https://bit.ly/4ki9ULc

(2) موقع پایگاه اطلاع رسانی دولت جمهوری اسلامی ایران، نهاد مسجد با کارکردهای وسیع خود در سطح جامعه می‌تواند در حل مشکلات مردم و تربیت نسل نوجوان و جوان بسیار کارگشا باشد / مهم‌ترین اولویت و دغدغه دولت در شرایط فعلی بهبود شرایط اقتصادی و صیانت از معیشت مردم است (19يناير2026م)، تاريخ الاطلاع22يناير2026م، https://bit.ly/4qeE6Iv

الأوضاع في إيران مع تلاشي الأمل في التحسين والإصلاح، على الرغم من محاولات النظام تهدئة الوضع واستعادة الثقة الشعبية، من خلال تقديم الدعم لهم ووضع بعض الحلول السريعة، إلا أنها تعد حلولًا قصيرة المدى لن تجتث المشكلة من جذورها، فهم بحاجة إلى حلول جذرية طويلة المدى، تتناول الاختلالات الاقتصادية المرهونة بتصحيح السياسات والأنظمة الداخلية، وإعادة النظر في العلاقات السياسية والدولية المتزعزعة في الخارج والعمل على تحسينها، وتوفير حياة طبيعية ومستقرة للخروج من هذه الأزمة، واستعادة أهم طبقة اجتماعية فاعلة في البلاد، قبل استفحال القضية مستقبلًا.

الحوزة والاحتجاجات الإيرانية

اندلعت الاحتجاجات الإيرانية في نهاية ديسمبر 2025م، وكانت قد بدأت باحتجاجات تجار البازار ثم توسَّعت لتشمل كل أطياف الإيرانيين وتوجهاتهم، وسرعان ما اتُّهمت تلك الاحتجاجات بأنَّها مدعومة من الموساد الإسرائيلي والاستخبارات الأمريكية لتشويه «الثورة الإسلامية»، والقضاء على الدولة الإيرانية. ومنذ حرب الاثني عشر يومًا في يونيو الماضي، تعيش إيران أزمةً اقتصاديةً مسّت حياة المواطنين، مع ما تركته الحرب من تأثيرٍ مباشرٍ في شرعية النخبة الحاكمة عمومًا، والمرشد الإيراني على وجه الخصوص. ومع ذلك، فلم تسعَ نخب الحكم لإجراء مراجعاتٍ إستراتيجيةٍ، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني، بل استمرت في ذات النهج الذي اعتادته، مما فاقم من الأزمتين: أزمة الشرعية والأزمة الاقتصادية، فساهمتا في اندلاع الاحتجاجات التي واجهتها الأجهزة الأمنية بعنفٍ شديد. وانقسمت الحوزة الدينية، فبقي تيارٌ واسعٌ صامتٌ لا يعلق على الأحداث، حتى لا يتصادم مع النظام الذي يمارس القوة المفرطة ضد المحتجين، وجناحٌ حوزوي آخر له أفكار ولائية يبرز الحوزة كداعمٍ ومؤيد لسياسة النظام، مما يطرح سؤالًا مهمًا حول موقف الحوزة ورجال الدين من الاحتجاجات، وهو ما يناقشه هذا الملف.

أولًا: رسائل خامنئي في قم

التقى المرشد علي خامنئي بعددٍ من أهالي مدينة قم، دون أي حضورٍ من رجال الحوزة أو مراجع الدين في المدينة، فرغم أنَّ مثل تلك الاجتماعات يُدعى لها مراجع التقليد عادةً، إلَّا أنَّ هذه المرة عُقد الاجتماع بسرعةٍ ودون حضور مراجع التقليد[1]. وعدم حضورهم في اجتماعٍ مهمٍ يحضره المرشد الإيراني نفسه، دالٌّ على عدة احتمالات، فإما أنهم لم تتم دعوتهم رسميًا، وأراد خامنئي أن يثبت قوته وشرعيته دون بقية المراجع الذين يخالف بعضهم مسار الأحداث الأمنية الأخيرة، أو أنهم آثروا النأي بالنفس عن

(1) ايران وایر، اختصاصی: جلسه دیدار خامنه‌ای با مردم قم بدون اطلاع مراجع برگزار شد، (09 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 27 يناير 2026م، https://bit.ly/4qbHHaX

مجمل الأحداث السياسية الجارية، أو لأنَّ خامنئي أراد أن يكون اللقاء سريًّا في ظل التهديد باستهدافه.

ويبدو أنَّه ليس ثمة إجماع حوزوي على موقف النظام من قمع الاحتجاجات، فقم ليست كتلةً واحدةً تتبع النظام، بل ثمة مراجع انتظاريون لا يؤمنون بـ«ولاية الفقيه» ولا بهيمنته على المجال العام وتدجينه للحوزة وتأثيره في استقلاليتها، ولذا جاءت زيارة خامنئي لتعزيز شرعيته وحضوره في قلب قم، موطن المرجعيات الدينية وصاحبة التأثير الأكبر في العالم الشيعي مع النجف، في محاولةٍ لإبراز زعامته الدينية واستحضار شرعيته الحوزوية التي شُكّك فيها منذ ربع قرن من الزمان، بعد وفاة الخميني. كذلك لنفي شائعة اختبائه وخوفه من التهديدات الأمريكية باستهدافه، وربما أيضًا لعدم رضاه عن صمت تيارٍ عريضٍ في الحوزة وغضبهم من العنف ضد المحتجين، فلم يعلنوا ولاءهم لخامنئي على نحو ما فعل آخرون. وبالتالي، عمل النظام الإيراني على حشد الدعم لخامنئي من خارج إيران، فثمة رجال دين أفغان أعلنوا دعمهم وتأييدهم لخامنئي باعتباره «ولي أمر المسلمين»، وأنه «رمز الثبات»، ونحو ذلك من عباراتٍ تبجيلية[1]، ورجال دينٍ آخرين من الهند والعراق ونيجيريا وغيرها، أعلنوا في وقتٍ واحدٍ دعمهم للمرشد علي خامنئي و«إيران الإسلامية»[2].

هنا يريد خامنئي أن يوصل رسالةً إلى الداخل والخارج، فرسالة الداخل تشمل «الانتظاريين» من الفقهاء بأنَّ ولايته عابرة للحدود وأنَّ كتلة من علماء الشيعة خارج إيران يبايعونه ويدعمونه، ورسالة الخارج إلى الغرب تحديدًا بأن أي مساسٍ بشخص المرشد أو «إيران الإسلامية» ربما يخرج الأمور عن السيطرة في الإقليم برمته، باعتبار المرشد القادر على ضبط فعل الجماعة الشيعية أو تياراتٍ واسعةٍ منها سيما الحركية والولائية، وبالتالي فيمكن التفاهم معه دون المساس بالنموذج القائم.

ثانيًا: انقسام الحوزة تجاه المشهد العام

حشد النظام الإيراني الفقهاء الولائيين المحسوبين على «ولاية الفقيه» في قم، ليعلنوا ولاءهم للمرشد والنظام، فقد انتقد المرجع نوري همداني الاحتجاجات واعتبرها خيانةً للثورة والبلاد: «أي إثارةٍ للفتنة وخيانةٍ للنظام والثورة والبلاد»، فهذه الفتنة – في نظره – من مخططات أمريكا وإسرائيل وهدفهما الوحيد هو تقسيم «إيران الإسلامية» ونهب موارد

(1)Hawzanews Agency, Afghan Clerics Declare Loyalty to Leader of Iran's Islamic Revolution, (Jan. 31, 2026), accessed: Jan. 27, 2026, https://bit.ly/4qL9bVc

(2)Hawzahnews, Indian Friday Imam: Iran's Revolution Leader Symbolizes Hope for the Oppressed, (Jan. 31, 2026), accessed: Jan. 27, 2026, https://bit.ly/4kkaLuY

And the same agency: Iraqi Ahdullah Movement Chief Slams Trump Remarks on Iran, Warns of Severe Regional Fallout, accessed: Jan. 27, 2026, https://bit.ly/3M8mIXL

البلاد[1]. وقريبًا من هذا قال مكارم الشيرازي وحسن الخميني وغيرهما من المحسوبين على النظام؛ فقد أكد مكارم الشيرازي أنَّ الفوضى لا تحل مشكلة، وأنَّ عناصر العدو تستغل الأحداث لتخريب الممتلكات والأماكن المقدسة، وضرب مثلًا بليبيا وسوريا حتى يخوف الناس من الاحتجاجات التي تهدد «إيران الموحدة». أما حسن الخميني فأكد أنَّ العدو يريد تقسيم إيران، وإسقاط «الجمهورية الإسلامية»، وهو «أمرٌ لن يتحقق». أما المرشد علي خامنئي نفسه، فلم تختلف روايته عن رواية أركان نظامه، فقد سمى تلك الأحداث «فتنة»، واتهم أمريكا وإسرائيل بتأجيجها والوقوف ورائها، فالغرب تزعجه نهضة إيران ومن ثم يريد «أن يبتلعها». ووصف خامنئي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بـ «المجرم»، ثم أكد أنَّ المسلمين اليوم قادرون على قيادة العالم، وأكد أنَّ المجتمعات الغربية لا تزال عالقةً في الجاهلية: «في نفس الفساد الأخلاقي العميق والقمع والظلم والبلطجة والاستكبار»[2].

والحقيقة أنَّ تصريحات نخب الحكم وكذلك إعلام النظام تعمل على إبراز المظاهرات أو «الفتنة» بتعبيرهم، على أنها بقيادة عملاء «الموساد» الإسرائيلي، ولو أنَّ هذه الرواية جاز التسليم بها لكانت دليلًا على قصور الأجهزة الأمنية نفسها التي زعمت أنها أحبطت مخططات «الموساد» بعد حرب الاثني عشر يومًا واعتقلت عملائه. وعندما تكون الاحتجاجات منتشرة في مجمل الجغرافيا الإيرانية ثم يتهم النظام المحتجين بأنهم عملاء «الموساد»، فيكون ذلك إخفاقًا للنظام وسبيلًا إلى محاكمته إذا وُجدت الشفافية اللازمة، لكن الواقع أنَّ النظام لم يفتح تحقيقًا مع أجهزته الأمنية، فضلًا عن قادة النظام.

أما على مستوى الأرض، فإنَّ كافة الأطياف الإيرانية شاركت في تلك الاحتجاجات، بما فيها الأقليات، فإمام أهل السنة في زاهدان عبد الحميد إسماعيل زهي، دافع عن المحتجين وحقهم في التظاهر، وانتقد قتلهم: «إنَّ قتل آلاف المتظاهرين في طهران ومدن أخرى في بلادنا خلال أيامٍ قليلة، كان كارثةً مروعة وغير مسبوقة. هذا الحدث المرير، أغرق الشعب الإيراني في الحزن والغضب، وجرح ضمائر الأحرار في العالم بعمق»[3]. لكن يبدو أنَّ النظام يحاول القفز على المشكلات الحقيقية التي تسببت في الاحتجاجات، فلا يريد حلًا جوهريًا لأنَّ الحلول الحقيقية تمس كبار المستفيدين

(1) موقع إيران إنترناشونال-النسخة الفارسية، نوری همدانی، مرجع تقلید: هرگونه فتنه‌گری، خیانت به نظام و انقلاب است، (15 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 27 يناير 2025م، https://bit.ly/4jDY9yk

(2) قناة العالم النسخة الفارسية، رهبر معظم انقلاب: فتنه اخیر یک فتنه آمریکایی بود و هدف آمریکا بلعیدن ایران است / رئیس جمهور آمریکا، مجرم اصلی فتنه اخیر است، (17 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 28 يناير 2026م، https://bit.ly/4r2qtgs

(3) حساب إمام أهل السنة في زاهدان عبد الحميد إسماعيل زهي على منصة «إكس»، @AbdolhamidNet، 10:48 PM، (13 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 27 يناير 2026م، https://bit.ly/3ZXpMJD

في نخبة الحكم والمؤسسة العسكرية والدينية، وهو كذلك غيرقادرٍ على إجراء مراجعاتٍ حقيقيةٍ على مستوى السياسة والتنظير لأسبابٍ متعلقة بعقل النخبة الدينية الحاكمة إضافةً إلى شيخوختها العمرية والفكرية.

الخلاصة:

في ظل تهديدات ترمب بشنِّ عملياتٍ عسكريةٍ على طهران ما لم تقبل بالتفاوض الجاد وتلتزم بشروطه المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وفي ظل الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي وازتها حملة قمعٍ شديد من قِبل الأجهزة الأمنية، فإنَّ المرشد علي خامنئي حرص على استجلاب شرعيةٍ ودعمٍ من رجال دين شيعة ولائيين، من خارج الحدود الإيرانية خاصة من الهند وأفغانستان والعراق ونيجيريا، ووُصف في بيانات هؤلاء بـ«القائد» وبـ«ولي أمر الإسلام والمسلمين»، وفي الوقت نفسه، ذهب إلى قم والتقى ببعض أهاليها دون حضور مراجع الدين. فهو أولًا يريد أن يعزز شرعيته الدينية داخل إيران وخارجها ويستقوي بعموم الشيعة في العالم، محاولًا إبراز الجماعة الشيعية كداعمةٍ ومؤيدةٍ له، متجاهلًا تمامًا الاحتجاجات الداخلية والتي يقودها الشعب الإيراني نفسه، فهي في نظره مجرد «فتنة» يؤججها الأمريكان و«الموساد» الإسرائيلي. في حين بقيت أجنحة حوزوية صامتة دون تعليقٍ على مجمل الأحداث مما يشير إلى الضغوط التي مورست عليها أو قلقها في حال إبدائها موقفًا صريحًا من العنف الأمني تجاه المتظاهرين، ومن ثم يُطرح سؤال الاستقلال الذي تروج له السلطة في حين أنَّ الواقع يقرر خلاف ذلك، من تدخلاتٍ مباشرةٍ في عمل الحوزة. لكن بقي السؤال الأخلاقي بعيدًا عن آذان نخبة الحكم الدينية، ذلك السؤال المتعلق بفقر وإفقار المواطنين ومن ثم تهيئة بيئة الاحتجاج والاعتراض، وكذلك المتعلق بقتل المحتجين والعنف ضد عوائلهم واعتقال مئاتٍ منهم دون محاكمات شفافة ونزيهة، وبالتالي فإنَّ الأزمة التي ربما ظن النظام أنَّه قضى عليها هي كامنة في أحشاء المجتمع الإيراني، التي ربما تنفجر لاحقًا إذا لم يحلها النظام بعيدًا عن الحلول الأمنية الصرفة.

التفاعلات الإيرانية العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض الدول العربية والإقليمية شهدت تطورات مهمة خلال شهر يناير 2026م. في العراق بدأت الولايات المتحدة حراكًا مكثفًا بعد الرفض الأمريكي لتسمية نوري المالكي رئيسًا للحكومة العراقية الجديدة، والزيارة التي قام بها مبعوث ترامب الخاص إلى بغداد لبحث عدة قضايا، أهمها تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، والسلاح المنفلت، والتوازنات الداخلية، وإعادة تعريف العلاقات الأمريكية-العراقية. وحول الدور الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة، فقد قد كشفت مواقف وتصريحات المسؤولين في تل أبيب عن حضور لافت في المشهد الإيراني عبر محاولة هندسة الاحتجاجات لإسقاط النظام، لكن هذا الحضور كان له دور بارز في تبرير السلطات الأمنية الإيرانية لعمليات القمع الممنهج التي طالت المحتجين، والتي انتهت باحتواء الاحتجاجات. وحول احتمالية أن تتعرض إيران لحرب جديدة، يمكن القول إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تتصدر واجهة التهديد بشنّ حرب ضد إيران، لكن ذلك لا يعني خروج إسرائيل من معادلة الحرب في حال وقوعها. وسوف نرصد التفاعلات الإيرانية العربية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- **مآلات مهمة سافايا وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.**
- **المحدد الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية واحتمالات الحرب**

مآلات مهمة سافايا وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة

شهدت الساحة العراقية خلال يناير 2026م مرحلة جديدة من القلق والترقب على خلفية حراك سياسي أمريكي مكثف تجاه العراق باعتباره هدفًا تاليًا لتحريره من إيران بعد لبنان واليمن وسوريا، مع بداية تفعيل مهمة المبعوث الأمريكي الخاص مارك سافايا[1]، لإنجاز عدة تكليفات رئاسية حول رئاسة وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، والسلاح المنفلت، والتوازنات الداخلية، وإعادة تعريف العلاقات الأمريكية-العراقية، وحلفاء العراق الدوليين. لذا يتناول التقرير محورين: **الأول** هو العوامل الحاكمة لمستقبل مهمة سافايا، **والثاني** هو معضلة تسمية نوري المالكي لرئاسة الحكومة الجديدة على خلفية الفيتو الأمريكي على تسميته.

أولًا: العوامل الحاكمة لمستقبل مهمة سافايا

تتمحور مصفوفة أولويات المبعوث الأمريكي في العراق مارك سافايا حول أربعة ملفات بالغة الحساسية، تركت التحالفات والميليشيات الشيعية الموالية لإيران في حالة قلق شديد، **الأول**: القضاء على دولة الميليشيات عبر نزع السلاح المنفلت وتفكيك الحشد الشعبي، **الثاني**: هندسة تسمية رئاسة الحكومة الجديدة وتوزيع حقائبها بما يخدم الأجندة الأمريكية، **الثالث**: تجفيف قنوات التمويل الإيرانية لتشديد الخناق على إيران عبر الضغط على العراق لمراجعة المعاملات المشبوهة، وضمان شفافية التحويلات ومنع استغلال ثغرات النظام المالي العراقي لدعم شبكات التهريب والتمويل وتدوير العملة الصعبة لصالح إيران، **الرابع**: تغيير بوصلة التعاون الاقتصادي والنفطي مع العراق إلى الوجهة الأمريكية من خلال الضغط لاستبدال شركات النفط الأمريكية بالصينية.

رغم الدعم المباشر من الرئيس ترامب ورموز إدارته لسافايا، فإنّ مهمته تواجه تحديات تقلّل فرص نجاحه نتيجة تشابك وتعقد الملفات المكلَّف إياها، مع افتقاده للخبرات السياسية والدبلوماسية المطلوبة للمنصب، وطرح المقاربات الضاغطة على الرموز الشيعية النافذة في العراق، ما يمثّل ثغرة في قوّته التفاوضية مقارنة بخبرات توم باراك وستيفن ويتكوف الكبيرة في عالم السياسة، كما أن مهمته تواجه تعقيدًا قد يُسهِم في إخفاقه في عدول الإطار التنسيقي عن تسمية المالكي، يتمثل في الانتشار الميليشياوي السائد في العراق، إضافة إلى افتقار حقيبته إلى آلية واضحة حول نزع السلاح المنفلت وحصر السلاح بيد الدولة.

---

(1) رجل أعمال أمريكي مشهور ومؤثر في ولاية ميتشغان من أصل عراقي مسيحي كلداني من سهل نينوى، من مواليد العراق 1983م، واستقر مع عائلته في ميتشغان منذ تسعينيات القرن العشرين، وترتبط خلفيته التجارية بتأسيسه شركة أمريكية متخصصة في زراعة وبيع القنب (الماريغوانا)، ويُعرف بانتمائه إلى الحزب الجمهوري، وأنه داعم لسياسات الرئيس ترامب، الذي عيَّنه في أكتوبر 2025م مبعوثًا خاصًا إلى العراق.

تُعتبر مهمة سافايا من أعقد المهام على صعيد التنفيذ العملي في ملفَّي تشكيل الحكومة والسلاح المنفلت، لا سيَّما مع اتخاذ معظم الميليشيات موقعًا رسميًّا داخل الحشد عبر ألوية وفصائل تأتمر بأوامر قادتها، لا بأوامر قادة الحشد ولا القائد العامّ للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء حتى يمكنها الاستجابة للضغوط الرسمية، وتداخل الأدوار الميليشياوية ما بين السياسي والاقتصادي والعسكري، إذ تمتلك الميليشيات حضورًا وازنًا في البرلمان والقضاء والأمن، ما يمنحها ثقلًا وتأثيرًا ضد أي إجراءات تهدد مصالحها، لا سيَّما بعدما حققت مصالح خاصة من التجارة السوداء بعيدًا عن المصالح الإيرانية.

قد تلجأ الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على العراق حال رفض الاستجابة للمطالب الأمريكية، منها عقوبات مالية قد تطال بنوكًا ومصارفَ وشركاتٍ ماليةً يُشتبه في تورطها في قضايا فساد، أو تجميد أرصدة مالية لرموز شيعية تخدم الأجندة الإيرانية، وتعزيز الحضور في القطاع النفطي، لا سيَّما أن واشنطن يمكنها التأثير في العراق عبر التحكم في عائدات النفط العراقية، مع إمكانية تشديد القبضة على قنوات بيع النفط والتحويلات الدولارية عبر البنك الفيدرالي الأمريكي، وإمكانية أن تلجأ الولايات المتحدة إلى ضربات عسكرية محدودة ضد أهداف عراقية نوعية، أو العمل بموجب إستراتيجية «جزّ الرؤوس» بممارسة الاغتيالات ضد شخصيات تعرقل تنفيذ المطالب الأمريكية، خصوصًا مع إعلان بعض قادة الميليشيات مساندة إيران حال شن أي حرب مباشرة ضدها.

ثانيًا: معضلة تسمية المالكي رئيسًا للحكومة

لم يمضِ سوى يومين على تسمية الإطار التنسيقي المدعوم من إيران نوري المالكي لرئاسة الحكومة الجديدة لولاية ثالثة حتى أعلن الرئيس ترامب الفيتو على تسميته، محذرًا من تداعيات تسميته رئيسًا للحكومة على العلاقات الأمريكية-العراقية، مؤكدًا أن الولايات المتحدة لن تساعد العراق حال عاد المالكي إلى السلطة.

أسباب عديدة تقف وراء رفض الرئيس ترامب للمالكي، يتقدمها أن عودة المالكي تعني في العقل الأمريكي تفوُّقًا واختراقًا إيرانيًّا في التنافس للانفراد بملف تسمية رئاسة الحكومة العراقية وتشكيلها، وأن المالكي -حال مجيئه- لن يخدم الأجندة الأمريكية الرامية إلى تحرير العراق من إيران عبر نزع السلاح المنفلت وحل الحشد الشعبي وتعزيز العلاقات الاقتصادية والنفطية مع الولايات المتحدة، بل سيسهل ترسيخ النفوذ الإيراني في العراق، وحينها يصعب تفكيك الحشد الشعبي، بل بالعكس، يُرجَّح تمرير كل المشاريع التي تخدم الأجندة الإيرانية -حال عودة المالكي- وفي أولها مشروع تعديل قانون هيئة الحشد الشعبي، بما يزيد تكريس نفوذه في العراق.

كذلك تدرك إدارة ترامب أن ولايته

الأولى والثانية (2006-2014م) خلفت إرثًا سياسيًّا وأمنيًّا وطائفيًّا كارثيًّا، لذلك يرى ترامب أنّ حُكم المالكي للعراق سيُعيده إلى الفقر والفوضى العارمة، كذلك عززت سياساته الصراعات الطائفية التي أسهمت في خلق البيئة المواتية لظهور تنظيم داعش وسيطرته على قرابة ثلث مساحة الأراضي العراقية، لذلك تضغط إدارته لتسمية شخصية «أكثر استقلالية» عن إيران، وربطت استمرار الدعم للعراق (سواء العسكري أو المالي) بعدم المضيّ في سيناريو المالكي، وتقدّر أن العراق ستكون لديه «فرصة صفرية للنجاح» من دون الدعم الأمريكي.

يتمسك الإطار التنسيقي بخيار المالكي باعتباره شأنًا سياديًّا عراقيًّا يخضع لنتائج الانتخابات والتوافقات الوطنية، وذلك ربما لاعتبارات إيرانية تَعتبر المالكي رجل المرحلة للحفاظ على المكتسبات في أهم ساحة نفوذ في مشروعها الجيوسياسي، وربما لتحويله إلى ورقة تفاوضية في التصعيد الأمريكي-الإيراني المحتدم. كذلك يحظى المالكي بدعم إيراني قوي باعتباره -حسب العقلية الإيرانية- سياسيًّا مجرَّبًا ومضمونَ الولاء وأقلّ مفاجأة من وجوه جديدة في ظروف عصيبة، ويمتلك شبكة نفوذ قوية داخل مؤسسات الدولة، ويرى فيه بعض القوى والميليشيات ضمانة لاستمرار نفوذهم أو حمايتهم من الخصوم. ولا يزال يحظى المالكي بجمهور شيعي محافظ يستفيد من فترته في الحكم، ما يعطيه وزنًا سياسيًّا لا يمكن تجاهله بالكامل، كذلك رجوع المالكي أو بقاؤه لاعبًا قويًّا يعني تعطيل ملفات فساد قديمة وحماية شخصيات متورطة معه في ظل الرغبة الأمريكية لمحاسبة المسؤولين، وحتى بعض القوى يدعمه ليس حُبًّا فيه، بل خوفًا مما بعده مع غياب البديل التوافقي، فكثير من القوى لا يثق بعضها ببعض، وتخاف من وجوه إصلاحية قوية، ولذلك فالمالكي يصبح أهون الشرور بالنسبة إليهم، لأنه معروف ويمكن التحكم به ضِمن سياسة الصفقات.

يواجه تمسُّك الإطار بخيار المالكي تحديات عديدة ستحُدّ من إمكانية استمراريته في تشكيل الحكومة، أو تفرض التحديات المعقدة إلى حد الإفشال حال تشكيلها، على رأسها الفيتو الأمريكي والعقوبات المحتملة، والرفض الإقليمي لعودته، والأكثر خطورة الانقسام الشيعي-الشيعي حوله، إذ يواجه المالكي رفضًا شديدًا من رموز داخل الإطار التنسيقي ذاته، مثل زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، ورئيس عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، وقبول على مضض من تحالف الإعمار والتنمية بقيادة رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، ومن خارج الإطار التنسيقي يواجه فيتو صدريًّا ومرجعيًّا نجفيًّا واضحًا.

الخلاصة:

تواجه مهمة سافايا تعقيدات جوهرية على ضوء خريطة النفوذ الداخلية، والمنطق الميليشياوي السائد في العراق،

ومركزية العراق بالنسبة إلى إيران، لاعتبارات الجغرافيا والسياسة والاقتصاد والأمن. لذلك إما أن يستمر سافايا في مهمته، وإما أن يخفق في تحقيق أي اختراقات في مهامه، لا سيَّما في ملفَّي تشكيل الحكومة والسلاح المنفلت حال عدم قدرته على طرح تفاهمات واقعية وضاغطة على الأطراف الشيعية النافذة نتيجة ضَعف خبرته السياسية، وفي هذه الحالة قد يتحول إلى عبء على واشنطن، ما يطرح استبعاده عن الملف العراقي، وتعيين البديل.

المحدد الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية واحتمالات الحرب

رافقت إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية الاحتجاجات التي شهدتها إيران مع نهاية شهر ديسمبر 2025م وبداية يناير 2026م، بعديد من التصريحات التي تعبِّر عن دعم المتظاهرين وتحذِّر النظام من قمعهم. جعل هذا السياق الاضطرابات والمظاهرات امتدادًا لحرب يونيو 2025م التي كان من بين أهدافها دفع الإيرانيين إلى الاحتجاج لإسقاط النظام. ومع التهديدات الأمريكية المستمرة بشنّ حرب جديدة على إيران، التي تعززت احتمالاتها بتوجُّه البحرية الأمريكية إلى المياه القريبة من إيران، حضرت إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر في الاحتجاجات وسجالات الحرب. ويناقش التقرير مختلِف هذه التفاعلات عبر قراءة الدور الإسرائيلي في التطوّرات التي شهدتها إيران، من خلال محورين: يتناول أولهما البعد الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية، أما المحور الثاني فيرصد موقع إسرائيل من التهديدات المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والترقب الشديد لمخاطر عودة الحرب إلى الإقليم.

أولًا: البعد الإسرائيلي في الاحتجاجات الإيرانية

دخلت إسرائيل على خط الاحتجاجات في إيران مبكرًا، فبعد يوم واحد من انطلاقها، أي في 29 ديسمبر، نشر حساب الموساد على تويتر بالفارسية رسالة إلى مواطني إيران، جاء فيها: «اخرجوا معًا إلى الشوارع؛ لقد حان الوقت. نحن معكم، ليس فقط من بعيد وبالكلام، نحن معكم أيضًا على الأرض»[1]. لكن على المستوى الحكومي تراجع الخطاب الرسمي بشكل ملحوظ، ففي 31 ديسمبر أفادت القناة 12 الإسرائيلية نقلًا عن مسؤول رفيع بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قرر الامتناع عن اتخاذ موقف علني إزاء الاحتجاجات الجارية في إيران، خشية أن يمنح ذلك طهران ذريعة لاستهداف إسرائيل، بهدف صرف الأنظار عن المشكلات الاقتصادية الداخلية[2]. وقد يكون من دوافع الحكومة الإسرائيلية أيضًا محاولة تجنيب الاحتجاجات

(1) موقع I24 نيوز، «الموساد» في رسالة غير معتادة إلى الإيرانيين: «نحن معكم أيضًا على الأرض»، 2025/12/29م، شوهد في: 2026/01/29م، على الرابط: https://url-shortener.me/9TQ8

(2) موقع إيران إنترناشيونال، قناة إسرائيلية: نتنياهو قرر عدم اتخاذ موقف علني بشأن الاحتجاجات في إيران، 2025/12/31م، شوهد في: 2026/29/01م، على الرابط: https://bit.ly/4a6F8Sa

تُهمة تنفيذ خطة أجنبية لضرب إيران استنادًا إلى مواقف وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، لذلك اتجه الخطاب الإسرائيلي إلى التأييد والدعم بمفهومه العامّ دون أي إشارة إلى دور مباشر، ففي يوم 4 يناير أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن دعمه للاحتجاجات الجارية في إيران، مشيرًا إلى أنها قد تُمثّل لحظة محورية في تاريخ البلاد[1]. كما أصدر في يوم 9 يناير تعليمات لوزراء حكومته بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات علنية، حتى لا يمنح النظام أي ذريعة إضافية لإلقاء اللوم على إسرائيل[2]. واستمرّ في خطابه العامّ الثابت في دعم الاحتجاجات، مؤكدًا أن احتواء إيران يمثّل أولوية أمنية قصوى لدولة إسرائيل التي ستواصل اتخاذ إجراءات حازمة ضد محاولات طهران ترسيخ وجودها العسكري في المنطقة والتقدم نحو امتلاك قدرات نووية عسكرية. وأشار نتنياهو إلى أن إسرائيل تبذل جهودًا كبيرة، علنية وسرّية، لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي[3].

باءت المحاولات الإسرائيلية العلنية للنأي بنفسها عن الاحتجاجات الإيرانية بالفشل، فبعد أن اتجهت المظاهرات نحو أعمال العنف والتخريب، بات توصيف المؤامرة هو السردية الرسمية للاحتجاجات في إيران، وتوارت بشكل كبير جدًّا مسألة المطالب المشروعة للمحتجّين التي تبنّاها النظام الإيراني في الأيام الأولى من بداية المظاهرات. تغذّت سردية النظام الإيراني على التصريحات الإسرائيلية والأمريكية عن دعم المحتجّين والتدخّل العسكري لصالحهم، والخطوات العملية التي قامتا بها في دعمهم من خلال توفير الإنترنت عبر أجهزة «ستارلينك». كما تجدر الإشارة في هذا السياق أيضًا إلى الدور التحريضي الذي قام به ولي العهد السابق رضا بهلوي في دعم المحتجّين ودفعهم للنزول إلى الشارع، والشعارات التي رفعها بعضهم مطالبين بعودته. وقد سبق له دعم الحرب الإسرائيلية على إيران في يونيو 2025م. تحت هذا التصنيف والتصور العامّ، بات جُلّ قادة الاحتجاجات موسومين بالمخربين والعملاء والإرهابيين، وتشنّ الأجهزة الأمنية حملات اعتقال واسعة طالت المئات وربما حتى الآلاف منهم، حيث تتواتر الإعلانات عن تحديد هوية واعتقال عشرات من المشاركين في المظاهرات في مختلف المدن الإيرانية، وصدرت في حق بعضهم أحكام بالإعدام بتهمة التجسس لصالح إسرائيل. ووفق تصريحات المسؤولين الإيرانيين فإنّ النجاح في القضاء على الاحتجاجات هو

(1) سي إن إن عربية، نتنياهو يعلق على احتجاجات إيران وموقف ترامب من نزع سلاح حماس، 2026/01/04م، شوهد في: 2026/01/29م، على الرابط: https://url-shortener.me/9UIL

(2) سي إن إن عربية، مصدر يوضح لـCNN سبب عدم تعليق المسؤولين الإسرائيليين علنًا على احتجاجات إيران، 2026/01/09م، شوهد في: 2026/01/29م، على الرابط: https://url-shortener.me/9UTY

(3) موقع I24 نيوز، نتنياهو: «نحن نتابع من كثب ما يحدث في إيران، وندعم النضال من أجل الحرية»، 2026/01/11م، شوهد في: 2026/01/29م، على الرابط: https://url-shortener.me/9UGX

انتصار جديد لإيران على العدوّ الصهيو-أمريكي بعد الانتصار في حرب الـ12 يومًا. فعلى سبيل المثال، صرح رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف يوم السبت 24 يناير قائلًا: «نفّذ الكيان الصهيوني أعمالًا إرهابية في إيران بشكل متزامن ومنظم في المدن المختلفة، لكن بفضل شجاعة وتضحيات الأفراد، فضلًا عن النصر الإلهي، مُني في أقل من 48 ساعة بهزيمة أشدّ إذلالًا من حرب الاثني عشر يومًا»[1]. كما وصف وحيد جلال زاده، مساعد وزير الخارجية الإيراني، الفوضى والأعمال «الإرهابية» الأخيرة في إيران بأنها استمرار للعدوان العسكري الإسرائيلي والأمريكي، وأنّ هذين البلدين كانا يأملان في تمهيد الطريق لعدوان عسكري على إيران من خلال الأعمال الإرهابية واستغلال الاحتجاجات المدنية والنقابية الأخيرة، إلا أن الحضور المليوني لمؤيدي النظام أحبط هذه المؤامرة[2].

ثانيًا: المحدد الإسرائيلي في الحرب المحتملة

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة واجهة التهديد بشن حرب ضد إيران، على عكس الفترة السابقة لحرب يونيو 2025م التي كانت إسرائيل هي التي تتقدم المواجهة العسكرية تهديدًا وتنفيذًا في سياق الحرب على غزة. لكن هذا التواري لا يعني خروج إسرائيل من معادلة الحرب التي يُتوقع أن تكون جزءًا منها حتى وإن كان الهجوم أمريكيًّا حصرًا. وبحسب ما أوردته هيئة البث العامّ الإسرائيلية في 5 يناير، فإنّ نتنياهو استعان بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين لنقل رسائل وُصفت بـ«المطمْئنة» إلى طهران، مفادها أن إسرائيل لا تعتزم شن هجوم عليها[3]. وبذلك تحاول إسرائيل الفصل بينها وبين أمريكا في الآونة الأخيرة في ما يتعلق بالدور المباشر في الحرب المحتملة، فإضافةً إلى الاحتجاجات الداخلية وجَّه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم 12 يناير تعليمات إلى الوزراء بعدم الحديث عن تدخُّل خارجي محتمل في إيران، وسط أحاديث عن احتمال وقوع ضربة وشيكة على إيران[4]. وفي يوم 16 يناير ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلًا عن مسؤول أمريكي رفيع، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو طلب من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تأجيل الخطط المحتملة لشن ضربة أمريكية على إيران[5]. لكن الطرف الإيراني يؤكد أنه

---

(1) وكالة تسنيم، رواية قاليباف عن هزيمة العدوّ في 48 ساعة، ...../01/2026م، شوهد في: 25/01/2026م، على الرابط: https://bit.ly/3Z1ylmi

(2) موقع سبوتنك، مساعد وزير الخارجية الإيراني: ملايين المؤيدين للنظام أحبطوا مؤامرة أمريكا وإسرائيل، ...../01/2026م، شوهد في: 25/01/2026م، على الرابط: https://bit.ly/3Lve6ug

(3) موقع عرب 48، تقرير: نتنياهو ينقل «رسائل تهدئة» إلى إيران عبر بوتين، 05/01/2026م، شوهد في: 28/01/2026م، على الرابط: https://url-shortener.me/9VXC

(4) العربية نت، نتنياهو يطلب من وزرائه عدم الحديث عن «ضربة إيران»، 12/01/2026م، شوهد في: 29/01/2026م، على الرابط: https://url-shortener.me/9UJM

(5) تايمز أوف إسرائيل، نتنياهو طلب من ترامب التريث في توجيه ضربة إلى إيران، 16/01/2026م، شوهد في: 28/01/2026م، على الرابط: https://url-shortener.me/9P1J

إذا تعـرَّض لأي هجـوم، خصوصًـا في حالـة اسـتهداف المرشـد، فـإنّ ذلـك سـيواجَه بـردٍّ كـبيرقـد يـؤدي إلى حـرب إقليميـة، وأن إسـرائيل سـتكون في بنـك أهدافـه. مـن جانبهـا تأخـذ إسـرائيل هـذه التهديـدات بجديـة، إذ صـرح قائـد القيـادة الشـمالية للجيـش الإسـرائيلي، اللـواء رافي ميلـو، بـأن الجيـش يسـتعدّ لاحتمـال أن تـؤدي ضربـة أمريكيـة علـى إيـران إلى ردٍّ انتقـاميّ إيـرانيّ ضـد إسـرائيل، وأضـاف أن إسـرائيل تراقـب مـن كثـب مـا إذا كان حـزب الله قـد ينضـم إلى مواجهـة أوسـع نطاقًـا[1].

الخلاصة:

كشـفت مآلات الاحتجاجات التي شـهدتها إيران خلال شـهر يناير عن حضور إسـرائيل في المشـهد عبر محاولة هندسة الاحتجاجات لإسـقاط النظام. وبغـضّ النظر عـن حجم هـذا الـدور الإسـرائيلي علـى أرض الواقـع فإنـه كان بـارزًا بقـوة في تبريـر الحكومـة الإيرانيـة توظيفهـا الأسـاليب القمعيـة لإنهـاء المظاهـرات. كمـا أن إسـرائيل متحمسـة لتوجيـه ضربـة عسـكرية لدعـم تلـك الاحتجاجـات لإسـقاط النظـام، غير أن قـدرة الأجهـزة الأمنيـة الإيرانيـة علـى احتـواء الاحتجاجـات أربكـت الحسـابات الإسـرائيلية مـن تداعيـات الهجـوم العسـكري عليهـا في حالـة فشـله في تحقيـق أهدافـه، لذلـك تبـدو هنالـك حالـة مـن التردد بين دعـم الهجـوم العسـكري والتريث فيـه. ومما يعقّـد المسـألة أكثر، مقاربـة الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب التي تفضّـل الضربـات الخاطفـة علـى الحـروب الشـاملة، وهـو الخيـار غير المضمـون في الحالـة الإيرانيـة، إذ يبقـى سـيناريو توسُّـع الحـرب وتعـرُّض إسـرائيل لهجمـات صاروخيـة كـبيرة واردًا جـدًّا.

(1) تايمز أوف إسـرائيل، قائـد المنطقـة الشـمالية: الجيـش الإسـرائيلي مسـتعدّ علـى كل الجبهـات إذا أدى هجـوم أمريكـي علـى إيـران إلى رد انتقـامي، 2026/01/26م، شـوهد في: 2026/01/28م، علـى الرابـط: https://url-shortener.me/9OUU

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

على مستوى العلاقات الإيرانية بالقوى الغربية، بلغ التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ذروته خلال يناير 2026م، بعدما ناقش الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدة خيارات للتعامل مع إيران، بما في ذلك العمل العسكري، بحجة تقديم الدعم للمحتجين. وقد وصل التصعيد بين طهران وواشنطن إلى حد المواجهة العسكرية، لكن يبدو أن قناعة الولايات المتحدة وإيران بضرورة اتباع القنوات الدبلوماسية لتسوية الخلافات جنَّبَت البلدين مآلات الحرب. وسوف نتناول هذا الحداث من خلال المحور التالي:

- **حشد عسكري أمريكي لفرض واقع جديد في إيران.**

حشد عسكري أمريكي لفرض واقع جديد في إيران

بلغ التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ذروته خلال يناير 2026م، على خلفية موجة الاحتجاجات واسعة النطاق، وبعدما ناقش الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدة خيارات للتعامل مع إيران، بما في ذلك العمل العسكري لتقديم الدعم للمحتجين، فيما أكدت إيران استعدادها لأي مواجهة مع الولايات المتحدة، وأكدت على موقفها الرافض للتفاوض تحت الضغط، وكادت هذه المواقف المتباينة أن تجر البلدين إلى مواجهة عسكرية، لكن على ما يبدو أن قناعات متبادلة بجدوى الدبلوماسية وإمكانية الوصول إلى تسوية تجنب الطرفين تكلفة المواجهة العسكرية، فضلًا عن ضغوط إقليمية ووساطات، قد دفعت الأطراف للعودة إلى مسار الدبلوماسية، وبحث إمكانية تسوية الخلافات وتجنب الحرب، فما هي أبعاد التهديد الأمريكي، وكيف تعاطت معه إيران، وما تداعيات هذا التصعيد على العلاقات؟

أولًا: تهديدٌ أمريكي بشنِّ هجومٍ عسكري

تأرجح موقف ترامب بين التصعيد العسكري والاستعداد لخيار الدبلوماسية، وبدت غير متسقة في بعض الأحيان، ففي أعقاب الاحتجاجات الشعبية مطلع العام 2026م، أعلن ترامب أن الولايات المتحدة مستعدة للتدخل في حال قتل النظام المحتجين، بل وعد ترامب المحتجين بأن المساعدة الأمريكية في الطريق إليهم، وعلى ما يبدو أن تراجع شرعية النظام الإيراني قد أغرت الرئيس الأمريكي بالتدخل من أجل الدفع باتجاه التغيير؛ حيث جرى الحديث عن عرض خيارات أمام ترامب، تشمل ضربات موجهة على قوات الأمن والجيش وقيادات النظام الإيراني بما في ذلك المرشد، لتحفيز المتظاهرين ودفع عملية التغيير، لكن سرعان ما غير ترامب موقفه، وأعلن أن النظام أوقف عمليات القتل وأنه لا توجد إعدامات، وذلك على الرغم من التقارير غير الرسمية التي تتحدث عن سقوط آلاف القتلى.

لقد تراجع الحراك الشعبي تحت وطأة القمع المفرط ضد المحتجين، وتراجع ترامب عن تقديم الدعم الذي وعد به، ومع ذلك عاد ترامب للتهديد باستخدام القوة، في الوقت الذي كانت تتحرك فيه حاملة الطائرات الأمريكية «أبراهام لينكولن» وعدد من القطع العسكرية إلى المنطقة، الأمر الذي أعطى بدوره مصداقية للتهديد الأمريكي، ومنح الرئيس خيارات أوسع، وفي المحصلة وضع هذا التحرك النظام الإيراني تحت مزيدٍ من الضغط؛ لأجل قبول المفاوضات وفق شروط ترامب، وأبرزها خفض مستوى تخصيب اليورانيوم، وتقييد البرنامج الصاروخي الإيراني. هذه التطورات أظهرت جوهر الخلاف بين واشنطن وطهران، وأبرزت حقيقة عدم اكتراث الإدارة الأمريكية الحالية بالقضايا القيمية، وتركيزها على المصالح الإستراتيجية[1].

(1) يورونيوز، توافق يا جنگ؟ مقامات خليج فارس: حمله آمريكا محتمل است؛ ترامپ احتمالا رهبری ایران را هدف می‌گیرد، (2026/01/27)، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير 2025م، https://tinyurl.com/2acrjbos

ثانيًا: استعدادات إيرانية للمواجهة

استغلّ النظام الإيراني موقف ترامب من التطورات الداخلية للترويج بأن الاحتجاجات مؤامرة أمريكية صهيونية، وبالتالي وفر لنفسه الغطاء لممارسة أقصى درجات القمع، وفرض السيطرة على الأوضاع الداخلية بالقوة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات أظهرت التراجع الكبير في شرعية النظام، غير أن النظام أثبت قدرته على السيطرة على الأوضاع الداخلية، وقدرته على إحباط الرهان الأمريكي على الداخل، من أجل فرض مزيدٍ من الضغوط على النظام، عبر إشعال الغضب الشعبي في وجه النظام. مع ذلك كان من الواضح أن النظام الإيراني كان حذرًا في التعاطي مع تهديدات ترامب، ويأخذها على محمل الجد، وتركز خطابه -بما في ذلك الجناحان الديني والسياسي للسلطة- على ثلاث مسائل: رفض التهديدات الأمريكية، والاستعداد للمواجهة العسكرية بل تغيير العقيدة القتالية، وإبداء الموافقة على العودة لمسار الدبلوماسية، في رسالة مفادها عدم الاستسلام للإملاءات والضغوط الأمريكية، ورفع تكلفة المواجهة على واشنطن ودول المنطقة، وفي الوقت نفسه الاستعداد للتفاوض القائم على الاحترام ودون شروط ونتائج مسبقة.

وقد دعم موقف إيران محيط إقليمي يرى أن أي عمل عسكري قد يُثير الاضطرابات الداخلية، ويُهدد استقرار المنطقة ككل، بما في ذلك تدفق اللاجئين، وتأجيج العنف، وتعطيل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، الأمر الذي قد يربك أسواق الطاقة العالمية، ولأجل ذلك مارست السعودية وقطر وعُمان ومصر ضغوطًا على واشنطن؛ لثنيها عن شنّ ضربة عسكرية على إيران، وتلقت إيران وعودًا من دول الجوار الخليجي، بأنها لن تشارك في أي حملة ضد إيران، ولن تسمح باستخدام أراضيها في أي هجوم، كما تلقّت دعمًا من محورها كـ«حزب الله» الذي هدّد بالدخول على خط المواجهة في حال استهداف خامنئي[1].

ثالثًا: صفقة أم حرب؟

نجحت الوساطات الإقليمية في إقناع الطرفين الأمريكي والإيراني بالعودة إلى طاولة المفاوضات، لكن مسار الدبلوماسية ما يزال شديد التعقيد بالنظر إلى عدم وجود توافق حول أجندة محددة، فغاية ترامب من هذه المفاوضات متأرجحة، تارة بين اتفاق شامل يعالج القضايا الخلافية الأساسية مع إيران، بما في ذلك البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية، وعلاقة إيران بمحورها الإقليمي، وتارة أخرى حول اتفاق جديد يعالج القضية النووية الأكثر أهمية. وبالمقابل فإن إيران تتفاوض تحت أقصى حملة ضغط مرت بها منذ الثورة، وهناك تهديدات فعلية بعمل عسكري في حال فشلت المفاوضات، لكنها مع ذلك تتمسك بخطوط حمراء لا تقبل التفاوض

(1) محمدهادی مرادی، پالس مذاکره زیر سایه تقابل نظامی، موقع اکویران، (29 دی 1404)، تاریخ الاطلاع: 5 فبراير 2025م، https://tinyurl.com/29dhep3z

بشأنها، كبرنامج الصواريخ الباليستية.

ربما هناك فرصة لعقد صفقة مربحة للجميع، سواء بسبب النظام الإيراني المهدد بفقدان الشرعية في ظل العقوبات، ولديه مخاوفه من سلوك ترامب وخياراته غير المتوقعة، أو الإدارة الأمريكية التي ينصب تركيزها على الجزء الغربي من العالم، ولا ترغب في مزيد من الانخراط في صراعات خارجية، وكذلك القوى الإقليمية التي تتطلع إلى الاستقرار وتجنب الفوضى الإقليمية. لكن بالعودة للمفاوضات السابقة، يمكن توقع اتجاه آخر أكثر تشاؤمًا، إذ بدأت تلك المفاوضات في أجواء إيجابية مماثلة، لكن رفعت واشنطن من سقف مطالبها بسبب ضغوط إسرائيلية، حتى وصلت حدّ مطالبة إيران بعدم تخصيب اليورانيوم على أراضيها، ووضع قضايا أخرى كالبرنامج الصاروخي والارتباطات الإقليمية على الطاولة، غير أن إيران رفضت هذه المطالب، وهو ما قاد إلى الانحراف الأمريكي نحو العمل العسكري، الذي بدأته إسرائيل وأنهته الولايات المتحدة فيما يُعرف بحرب الـ 12 يومًا.

الخلاصة:

بينما تحشد واشنطن قواتها الضاربة في المنطقة، وأصبح لدى ترامب خيارات أوسع، ويواجه النظام تراجعًا حادًّا في شرعيته في الداخل، فإن الرئيس الأمريكي قد يُصرُّ في المفاوضات على تنفيذ كامل شروطه، وخصوصًا تحجيم قدرات إيران الصاروخية بوصفها التهديد العملي والأخطر بعد ضرب المنشآت النووية. في هذه الحالة قد يستجيب النظام الإيراني من أجل الحفاظ على بقائه، وهو ما سيمثل اختراقًا كبيرًا وفرصة لإعادة تعريف إيران لنفسها ولعلاقاتها مع الغرب، لكنها بالقدر نفسه قد تماطل وترفض بعض الشروط الأمريكية، باعتبارها تمسُّ السيادة وتحرم إيران القدرة على الردع، وهنا قد يعود نهج القوة الأمريكي، ويصبح حفاظ النظام الإيراني على بقائه موضع اختبار.

تقرير الحالة الإيرانية

لشهر يناير 2026

WWW.RASANAH-IIIS.ORG